مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ذي قار

المجلد الثالث عشر العدد الثالث2023

ISSN:2707-5672

هيأة التحرير

أ.د انعام قاسم خفيف
رئيس هيأة التحرير

ا.م.د احمد عبد الكاظم لجلاج
مدير التحرير

ت	الاسم	الجامعة	الاختصاص
1	أ.د. سعد علي زاير	جامعة بغداد	طرائق تدريس
2	أ.د. مصطفى لطيف عارف	جامعة ذي قار	اللغة العربية
3	أ.د. حيدر حسن اليعقوبي	جامعة كربلاء	علم النفس
4	أ.د. عماد ابراهيم داود	جامعة ذي قار	اللغة الانكليزية
5	أ.د. صلاح الدين احمد	جامعة عمان	علم النفس
6	أ.د. حسام الدين جاد الرب احمد	جامعة اسيوط	الجغرافية
7	أ.د. عثمان برهومي	جامعة صفاقس/تونس	التاريخ
8	أ.م.د. حيدر عبد الجليل عبد الحسين	جامعة ذي قار	التاريخ
9	أ.د. فاضل عبد الزهرة مزعل	جامعة البصرة	ارشاد تربوي
10	أ.م. انتصار سكر خيون	جامعة ذي قار	الجغرافية

الاشراف اللغوي
م.د اسعد رزاق يوسف اللغة االعربية
م.د حسن كاظم حسن اللغة الانجليزية

ادارة النظام الالكتروني: م.م محمد كاظم

الاخراج الفني: م. علي سلمان الشويلي

المحتويات

ت	اسم الباحث و عنوان البحث
1	التلكؤ الاكاديمي وعلاقته بالاغتراب الاجتماعي لدى طلبة الجامعة أ. د عبد الكريم عطا الجابري م.م أسراء نزار موسى الحصونه
2	سياسة الولايات المتحدة الامريكية للحد من النفوذ الشيوعي في فرنسا 1952-1947 أ.د. عباس حسين الجابري م.م. رؤى شاكر جاسم
3	جهود ابن عقدة في التفسير م. د. كريم مجيد ياسين الكعبي
4	أطر تناول مواقع الصحف العربية الدولية لأزمة الملف النووي الإيراني دراسة تحليلية لمواقع الصحف (الشرق الأوسط ، الاهرام ، الزمان) أحمد عباس كاظم الشطري أ.م.د. أنمار وحيد فيضي
5	إشكاليّة الهُويّة والاغتراب في الشعر الصوفيّ أ.م ميّادة عبد الأمير كريم
6	الاستراتيجية التلميحية في قصيدة محمد عبد الباري ما لم تقله زرقاء اليمامة(مقاربة تداولية) م.د. مطلق رزيج عطشان
7	أسباب ارتكاب جرائم المخدرات في العراق من منظور جيوسياسي ماهر حيدر نعيم الجابري أ . د لطيف كامل كليوي
8	استنطاق الحيوان الأليف في شعر العصر العباسي الثاني (334-656هـ) دراسة تحليلية فنيـــــة عمر عبد الله نزال ياسر علي الخالدي
9	الامتداد الساساني الى فلسطين ومصر (602-629م) في المصادر البيزنطية (حوليات ثيوفانيس (ت 818م) التاريخية البيزنطية وفي تاريخ أنطيوخس استراتيجوس أ.م. د. أمل عجيل ابراهيم الحسناوي م. م. محمد سلمان حمود الصافي
10	ظاهرة الغموض في قصيدة النثر العربية (ادونيس) انموذجا م .د. علي عبد الرحيم كريم

11	الحاجة الى التجاوز لدى رؤساء ومقرري الاقسام العلمية في جامعة ذي قار علا شمخي كريم أ.م.د عبد العباس غضيب شاطي
12	دور الرواية التاريخية واثرها في صناعة المقدس أ.م.د. جمعة ثجيل عكلة الحمداني
13	مضامين افلام الرسوم المتحركة في القنوات الفضائية المتخصصة للأطفال – دراسة تحليلية كاظم كريم الحسني
14	الاستقرار النفسي لدى المرشدين التربويين أ.د انعام قاسم خفيف الصريفي امجد راضي بري الخفاجي
15	النشاط السياسي الصهيوني خلال الحرب العالمية الاولى (1914- 1918) م.م. فلاح علي دليل
16	التلقيح الصناعي في منظور الشريعة الإسلامية (دراسة مقاصدية تطبيقية)
17	التمثيل الخرائطي لزحزحة الأقاليم الحرارية العظمى في محافظة ذي قار أ.م.د. وسام حمود حاشوش طيب حسين كاظم عطشان
18	بلاغة اللقطة السينمائية وتشكيلها البصري في شعر كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب (ت 776هـ) أ.م.د. حيدر رضا كريم
19	التحليل المكاني للتركز الصناعي وآثاره السكانية والاقتصادية في محافظتي النجف وبابل لعام 2018 أ.د حسين جعاز ناصر الفتلاوي أ.م.د مهدي ناصر حسين الكناني
20	الزندقة والغلو في العصر العباسي قراءة تاريخية في الأساليب وأشكال الرد العربي الإسلامي أ.م.د.نازدار عبدالله محمد سعيد
21	نقد النقد المقارن في الدرس الأكاديمي العراقي تجربة عبد المطلب صالح أنموذجا م. د. جليل صاحب خليل الياسري

الموقف الأمريكي من العدوان الصهيوني على حمام الشط التونسي عام ١٩٨٥ في ضوء جريدة الجمهورية المصرية ا.م.د فاطمة فالح جاسم الخفاجي	22
براعة الاستهلال واستحضار المثل بين الأخطل والكميت (دراسة موازنة) م.د نوال مطشر جاسم	23
المرونة التكيفية وعلاقتها بالابداع الجاد لدى المرشدين التربويين م.د زينب جميل عبدالجليل	24
الخصائص التضاريسية والمورفومترية لحوض وادي بشاديم في محافظة دهوك ا. م. د فالح شمخي نصيف * ابوالحسن عبد الكريم جميل	25
منهج البحث الفقهي عند السيد محمد رضا السيستاني دراسة استقرائية تطبيقية فقهية في كتاب وسائل الانجاب الصناعي المدرس الدكتور مصطفى جعفر عجيل الابراهيمي	26
الانفتاح العقلي لدى طلبة جامعة ذي قار سرى محمد عبد الخضر أ.د عبدالباري مايح الحمداني	27
الأمن الفكري وعلاقته بتوجهات المستقبل لدى طلبة المرحلة الإعدادية أحمد سلطان سرحان السعداوي	28
BETWEEN REALITY AND FANTASY "PETER PAN" AS A CASE STUDY م. ماجد داخل حمادي م.م حيدر عبد الرزاق عودة احمد محسن مشكور	29
Loss of Secure Base and its Relationship with Attachment Anxiety in Morrison's Sula د.رافع محسن علوان	30
Evaluating "Test Design and Assessment" Curriculum from Iraqi 4th Year College Students' Point of View حسن كاظم حسن	31
The Figuration of Exile in selected poems by Ezra Pound Assoc. Prof. Dr. Raid Althagafy	32

أسباب ارتكاب جرائم المخدرات في العراق من منظور جيوسياسي

ماهر حيدر نعيم الجابري
aljabri3000@mu.edu.iq

أ . د لطيف كامل كليوي
m07809388883@gmail.com

قسم الجغرافية- كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة المثنى- السماوة- العراق

الكلمات المفتاحية : جرائم المخدرات ، العمليات الإرهابية ، نسب الفقر ، معدلات البطالة ، وسائل الإعلام

المستخلص :

يعاني العراق من استفحال الأسباب التي تساهم بصورة كبيرة في ارتكاب جرائم المخدرات ، إذ اسهمت الأسباب السياسية والأمنية ، والاجتماعية والاقتصادية ، والدينية والنفسية ووسائل الإعلام في تفاقم هذه الجرائم ، بفعل ضعف سيطرة الدولة على ادارة مفاصل الحياة ومراقبتها ، وبالتالي ازدادت عمليات ارتكاب هذا النوع من الجرائم ، مما يحتم على الدولة ادخال الاصلاحات السياسية وتطوير عمل الأجهزة الأمنية والمحافظة على النسيج الاجتماعي العراقي ، واختيار مذهب اقتصادي واضح المعالم ، ومن ثم توفير فرص العمل ، ومساعدة المؤسسة الدينية باختلاف ديانتها على تطوير عملها لأجل مواكبة المشكلات الحديثة ، وتوفير البيئة النفسية للأفراد ، ومراقبة عمل المؤسسات الإعلامية و وسائل التكنولوجيا ، هذه الخطوات ستعمل على تضييق الخناق على رعاة جرائم المخدرات ومن ثم القضاء على مسبباتها .

JOURNAL OF THE COLLEGE OF EDUCATION FOR HUMANITIES, VOLUME 13, ISSUE 3, 2023
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (13) العدد (3) 2023

Reasons for committing drug crimes in Iraq from a geopolitical perspective

Maher Haider Naaem AL-Jabry aljabri3000@mu.edu.iq

Latef Kamel Klewe m07809388883@gmail.com

Department of Geography - College of Education for Human Sciences - Al-Muthanna University - Samawah - Iraq

key words : Drug crimes, terrorist operations, poverty rates, unemployment rates, and the media.

Abstract:

Iraq suffers from the exacerbation of the causes that greatly contribute to the commission of drug crimes, as the political, security, social, economic, religious and psychological reasons and the media have contributed to the exacerbation of these crimes, due to the weakness of the state's control over managing and monitoring the aspects of life, and thus the commission of this type of crime has increased. Which necessitates the state to introduce political reforms, develop the work of the security services, preserve the Iraqi social fabric, choose a well-defined economic doctrine, and then provide job opportunities, and help the religious institution of different religions to develop its work in order to keep pace with modern problems, and provide a psychological environment for individuals, and monitor the work of Media institutions and means of technology, these steps will work to tighten the screws on the sponsors of drug crimes and then eliminate their causes.

المقدمة :

أصبحت جرائم المخدرات ظاهرة بالغة الخطورة والانتشار ، تهدد كيان الدولة والمجتمع على حدٍ سواء ، لما لها من انعكاسات وأضرار خطيرة على الأصعدة كافة ، وإن ظهور جرائم المخدرات ليس بالشيء الجديد ، إذ ارتبط بالاستخدام السلبي للمواد المخدرة ، إلا إن هناك عدة أسباب متعددة عملت على تفاقم ارتكاب تلك الجرائم بصورة مطردة لاسيما في العراق ، مما أدى إلى ظهور انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني والأمن الإنساني العراقي ، إذ نتج تعدد الأسباب والعوامل من تفاقم مجموعة من الأمور منها القادمة من الخارج متمثلةً بتدخل القوى الإقليمية والدولية لأجل تطبيق مشاريع جيوسياسية وجيواستراتيجية داخل العراق ، إذ تعمل تلك القوى على إضعاف الدولة من خلال تعظيم مشكلاتها على الأصعدة كافة بوساطة نشر مختلف المشاكل ومنها جرائم المخدرات ، أما على الصعيد الداخلي فإن عدم استقرار الوضع السياسي والأمني وتفكك المجتمع ساهمت تلك الأمور مساهمة كبيرة في نشر هذا النوع من الجرائم ، مما أدى بالدولة الى مواجهة هذا الأمر لأجل وضع حداً له والقضاء عليه ، من خلال سن القوانين والتشريعات التي تجرم تلك الافعال السلبية ومعاقبة من يرتكبها ، ومن هذه الدول العراق .

اولاً – مشكلة البحث :

بنيت مشكلة البحث على التساؤلات الآتية :

1- ما الأسباب السياسية والأمنية التي ساعدت على ارتكاب جرائم المخدرات في العراق؟
2- هل للأسباب الاجتماعية والاقتصادية دور في ارتكاب جرائم المخدرات في العراق؟
3- ما دور الأسباب الدينية والنفسية ووسائل الإعلام في ارتكاب جرائم المخدرات في العراق؟

ثانياً – فرضية البحث :

1- تتمثل الأحداث السياسية التي تلت التغيير السياسي في عام 2003 وما رافقها من ظهور تحديات كبيرة أمام الدولة ومؤسساتها ، أدت الى ضعف رقابة أجهزة الدولة المتخصصة للوضع بصورة عامة ولجرائم المخدرات بصورة خاصة ، وما رافقتها من عمليات فساد مالي وسياسي ساعدت على انتشار هذه الجرائم ، أما الأسباب الامنية ظهرت بعد حل أغلب الأجهزة الأمنية والجيش العراقي ،

وظهور الجماعات الإرهابية ، فضلاً عن ارتكاب جرائم المخدرات من قبل بعض منتسبي الأجهزة الأمنية .

2- إن للأسباب الاجتماعية والاقتصادية دور كبير في ارتكاب جرائم المخدرات في العراق ، وتمثل ذلك من خلال التركيبة المعقدة للمجتمع العراقي ، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة ، وتزايد نسب الفقر ، وعدم توفر فرص العمل .

3- لم يكن للمؤسسة الدينية دور واضح في محاربة جرائم المخدرات ، لكون العراق حاوٍ على عدة ديانات وذات مرجعيات مختلفة ، الأمر الذي جعل من توحيد المواقف شبه مستحيل ، وبسبب طبيعة الضغوطات النفسية التي يتعرض لها أغلب أفراد الشعب العراقي ، أدت ببعضهم الى ارتكاب تلك الجرائم باعتقادهم الهروب من الواقع النفسي الذي يعيشونه ، وبسبب تنوع وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال واستخدامها بشكل غير سليم ، أدى بها الى وصفها من أبرز تلك الأسباب .

ثالثاً – أهمية البحث :

اكتسب البحث أهميته من خلال العمل على كشف ماهية الأسباب التي عملت على ارتكاب جرائم المخدرات في العراق وتعزيز انتشارها .

رابعاً – هدف البحث :

رُسم للبحث هدف عام تمثل بتسليط الضوء على ظاهرة جرائم المخدرات في العراق من خلال معرفة الأسباب التي تقف وراء ذلك .

خامساً – حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً بجمهورية العراق الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا ما بين قوسي طول (39 ¯ – 38° – 36¯ – 48°) شرقاً ، ودائرتي عرض (6¯ – 29° – 27¯ – 37°) شمالاً ، أما زمانياً فتمتد ما بين عامي (2004 – 2021) ، خريطة (1) .

سادساً – منهجية البحث :

تم استخدام منهج تحليل القوة لغرض تشخيص الظاهرة وتحليلها جغرافياً ومعرفة تأثيرها على قوة الدولة .

سابعاً – هيكلية البحث :

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول الأسباب السياسية والأمنية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق ، واختص المبحث الثاني بدراسة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق ، وتناول المبحث الثالث الأسباب الدينية والنفسية ووسائل الإعلام ، وجملة من النتائج والمقترحات .

خريطة (1)

الموقع الجغرافي لجمهورية العراق

المصدر :

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

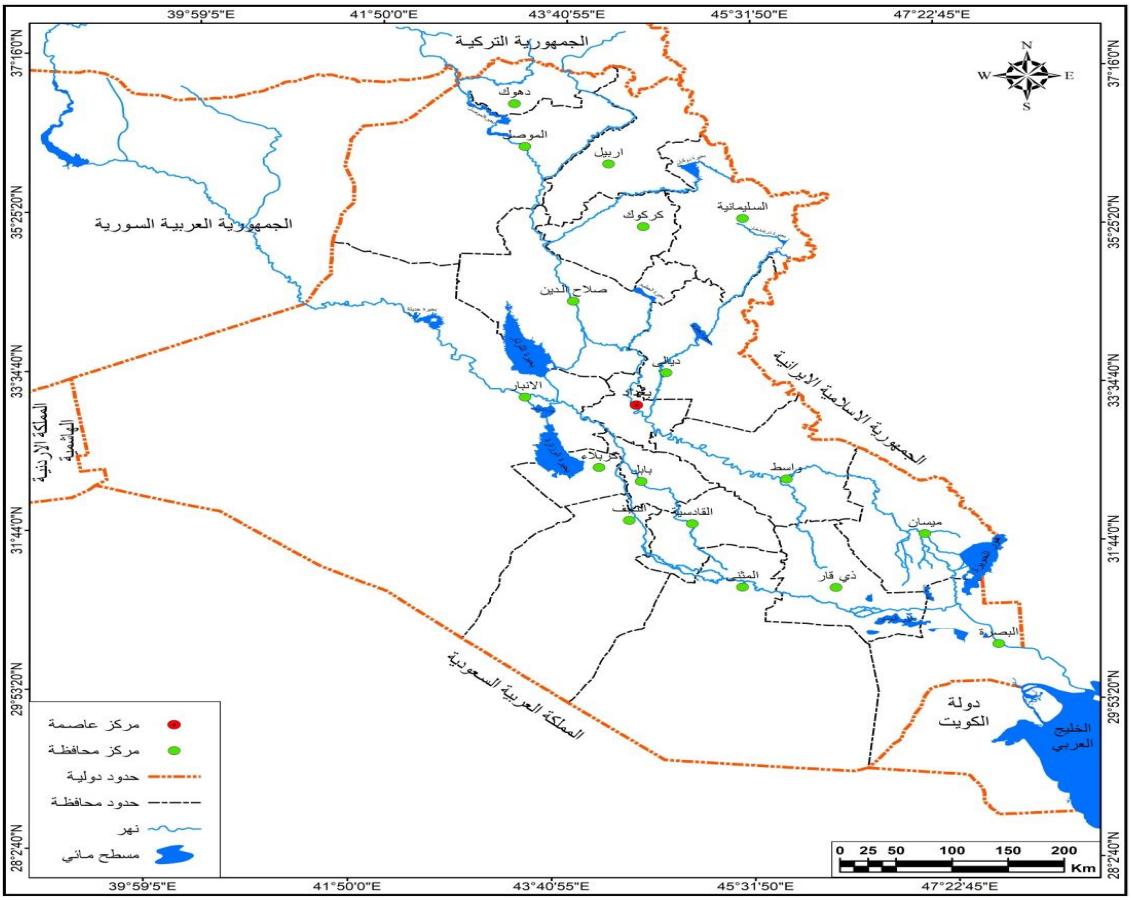

المبحث الأول – الأسباب السياسية والأمنية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

إن ارتكاب جرائم المخدرات في العراق تقف من ورائه مجموعة من الأسباب لاسيما ذات مصدرين خارجي تقف ورائه القوى الإقليمية والدولية هادفة إلى إضعاف الدولة سياسياً وأمنياً من أجل تحقيق أهدافها ورسم خططها داخل الدولة ، أما الداخلي فيتمثل بعدم استقرار الوضع السياسي والأمني علاوة على العديد من التحديات الأخرى ، وتتمثل هذه الأسباب بالآتي :

أولاً – الأسباب السياسية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

عرف الإنسان منذ القدم أشكالاً من النظم تحت مسميات مختلفة سعت في مجملها إلى تنظيم إيقاع حياته وشؤونه العامة ، من خلال سلطة عامة تمارس شؤون إدارة الجماعة على وفق قواعد ارتضاها لهذا الغرض ، من هنا ظهرت الأنظمة السياسية بمختلف أشكالها وتنظيماتها ومذاهبها الفكرية وبحسب مفهوم الدولة الحديثة ، هذه الأنظمة هي المسؤول الأول عن استقرار الدول وتقدمها أو ادخالها بزوبعة من الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية التي تؤدي بها إلى التفكك والتراجع على كافة المستويات ، ومن أهم الأسباب التي ينتج عنها تخلف الدول الخلافات السياسية ، أو التغيير في شكل الأنظمة الحاكمة كأن تكون ناتجة بفعل الانقلابات العسكرية أو الثورات الشعبية أو الغزو الأجنبي [1] ، وغالباً ما ترافق هذه التغييرات السياسية حالات الفوضى وانتشار الجرائم بأنواعها المختلفة ومنها جرائم المخدرات ، وهذا نتيجة لغياب القانون وضعف الجهات المنفذة له ، أو بسبب الدعم الكبير الذي تقدمه جماعات الجريمة المنظمة للنظام السياسي الجديد ، والهدف منه الحصول على المجال الواسع في التحرك لأجل تنفيذ مخططاتهم الإجرامية ومن ثم الحصول على الأموال الكبيرة ، أما في حالة الاستقرار السياسي الذي تعيشه الدولة الناتج عن طريق بناء نظام سياسي ذي مرتكزات متينة وقوية ، فإنه يعمل على فرض القانون ومن ثم الاستقرار السياسي والأمني للدولة ، لأن النظام السياسي القادر على توفير بيئة آمنة وحماية الحقوق والأفراد ، سيكون مبعثاً للتصدي لكافة الجرائم ، من خلال معاقبة المجرمين وإنصاف الضحايا من منطلق العدالة ، لأن سياسة الدولة الرئيسة هي حفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته وإنجاز كل ما يحتاجه ، من خلال تقديم أفضل الخدمات وتوفيرها على البعدين الحالي والمستقبلي ، ومن ثم ازدهار المجتمع وتطور أفكاره وتنمية ولائه الوطني وتعزيزه والدفع به بالاتجاه الصحيح [2] ، وبخصوص العراق الذي كان ممراً لتهريب المخدرات الإيرانية والأفغانية والباكستانية إلى دول الخليج العربي وبالذات الكويت والمملكة العربية السعودية ، فقد

تحول حالياً إلى بؤرة مستهلكة للمخدرات ، بسبب كونه من الدول غير المستقرة سياسياً ، و بفعل التغيير الذي جرى بعد عام 2003 الناتج عن الاجتياح الأمريكي ، الذي أدى إلى إحداث تغيرات شاملة ومن اهمها التغيير السياسي المتمثل بإسقاط النظام السابق ، والمساعدة في تأسيس نظام سياسي جديد قائم على التعددية الحزبية والديمقراطية ، لكن من أهم سلبياته هو اعتماده على التقسيم الطائفي والقومي ، الذي أدى إلى التباعد والتفرقة بين أبناء الشعب العراقي ، ومن ثم ظهور أحداث كبيرة منها انتشار الإرهاب والحرب الطائفية وانتشار السلاح المنفلت وسيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء مهمة من العراق ، هذا كله أدى إلى ضعف الدولة بأجهزتها ومؤسساتها [3] ، وبفعل هذه الأحداث التي أدت إلى ضعف رقابة الدولة وأجهزتها الأمنية بصورة عامة على كافة المجريات التي تحدث داخل الحدود ، فضلاً عن الضعف الكبير على مراقبة الحدود السياسية بين العراق والدول المجاورة ، مما أنتجت وساعدت على انتشار الجريمة المنظمة ومنها انتشار جرائم المخدرات وبصورة كبيرة ، ومن أهم الأمور التي تعكس التخبط السياسي الذي يعيشه العراق ، وانعكاسه على مكافحة جرائم المخدرات بكافة أنواعها ، هو ضعف السلطة التشريعية في سن القوانين التي تكافح هذه الظاهرة ، حيث أن أول وآخر قانون تم تشريعه هو (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017) فضلاً عن ضعف السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة العراقية بتأسيس واعتماد تشكيلات جديدة تعنى بتنفيذ القانون وملاحقة مرتكبي جرائم المخدرات ، واكتفت بالاعتماد على ما جاء في القانون المذكور من خلال الفصل الثاني المادة (3) أولاً، التي دعت إلى تأسيس الهيأة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، ومن الفصل نفسه من خلال المادة (6) التي دعت إلى تأسيس المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، التابعة لوزارة الداخلية ، التي ينبثق منها أقسام موزعة على كافة المحافظات [4] .

من أهم الأمور الناتجة من تزعزع الوضع السياسي ، هو استشراء الفساد المالي والإداري ، الذي نتج عنه اختفاء أكثر من (357) مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 32% من إيرادات العراق خلال 17عاماً منذ عام 2003 ولغاية عام 2019 [5] ، ومما ينتج من هذا هو إمكانية مرتكبي جرائم المخدرات وتجارها من شراء ذمم بعض المسؤولين أو مدراء الأجهزة المعنية و حتى السياسيين ، لغرض النهوض بتجارتهم وإنجاحها ومساعدتهم في تذليل الصعوبات في عمليات دخول الكميات الكبيرة من المخدرات وتوزيعها ونشرها في مناطق مختلفة من العراق ، أيضاً مساهمة تجار المخدرات في الحملات الانتخابية ودعم بعض المرشحين أو ترشيح ممن هو منهم ، لغرض وصوله إلى المناصب العليا في الدولة ، أو عمليات بيع

الأسلحة وتوزيعها على الجماعات المناهضة للدولة ، بهدف خلق ظرف سياسي ضعيف يخدم مصالحهم ، فضلاً عن سيطرة الجماعات الإرهابية والأحزاب والميلشيات التابعة لها على أجزاء متعددة من العراق لاسيما بعد عام 2014 ، وهو من أبرز الأسباب السياسية التي أدت إلى انتشار المخدرات ، لاعتمادها عليها بعمليات التمويل وتنويع المصادر المالية ، وكذلك استخدامها أداة للحرب ، يمكن تسميتها (حرب المخدرات) في ضرب الأعداء والمنافسين من خلال نشرها أو المساعدة على نشرها في مناطقهم أو مناطق مؤيديهم .

ثانياً – الأسباب الأمنية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

إن من أهم مؤشرات الدول المستقرة هو الاستقرار الأمني ، فمن دونه تصبح الدولة بؤرة للإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة وبيئة طاردة لمختلف الاستثمارات الاقتصادية والفعاليات المختلفة سواء على الصعيد المحلي أم الدولي ، وإن الاستقرار الأمني لأي دولة لا يأتي من فراغ ، بل هو ناتج من تضافر عدة عوامل أهمها وجود نظام سياسي مستقر ، و امتلاكه أجهزة أمنية واستخبارية على مستويات عالية ، و دخوله بأحلاف إقليمية ودولية عسكرية [6] ، وعلى العكس من ذلك فإن عدم توافر العوامل المذكورة سابقاً أو غياب جزءٍ منها ، ستتحول الدولة إلى بيئة أمنية غير مستقرة ينتشر فيها السلاح المنفلت ويزداد العنف وظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون ومن ثم ترتفع معدلات الجريمة ومنها جرائم المخدرات ، إذ أن العراق خاصة بعد عام 2003 ، أصبح بيئة أمنية غير مستقرة لاسيما بعد حل الجيش العراقي وبعض الأجهزة الأمنية التي كانت مسيطرة على أرض الواقع ، نتج من ذلك تحديات أمنية جديدة تواجه النظام السياسي الجديد ، من هذه التحديات انتشار التنظيمات الارهابية ، ومن أهمها (جماعة

جدول (1) العمليات الإرهابية في العراق للمدة (2004 – 2021)

ت	السنة	عدد العمليات الإرهابية	%
1	2004	323	0.6
2	2005	617	1.2
3	2006	835	1.5
4	2007	1046	2

15.4	8174	2008	**5**
10	5347	2009	**6**
10.6	5687	2010	**7**
8	4210	2011	**8**
7.8	4196	2012	**9**
14.5	7697	2013	**10**
11.7	6266	2014	**11**
4.2	2236	2015	**12**
2	1014	2016	**13**
4.6	2466	2017	**14**
3.3	1715	2018	**15**
1.5	844	2019	**16**
0.6	339	2020	**17**
0.5	248	2021	**18**
100	***53260***	*المجموع*	

المصدر :

1- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، بيانات غير منشورة ، 2021 .

2- Lateef Kamel Kelawy,Geopolitical dimensions of terrorst operations in Iraq for the period (2004-2018),International Journal of Early Childhood Special Education.Vol 11.(2019).p94.

3- مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، تقرير مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية، القاهرة – مصر ، 2021 ، ص 65 .

شكل (1) التوزيع النسبي للعمليات الإرهابية في العراق للمدة (2004 – 2021)

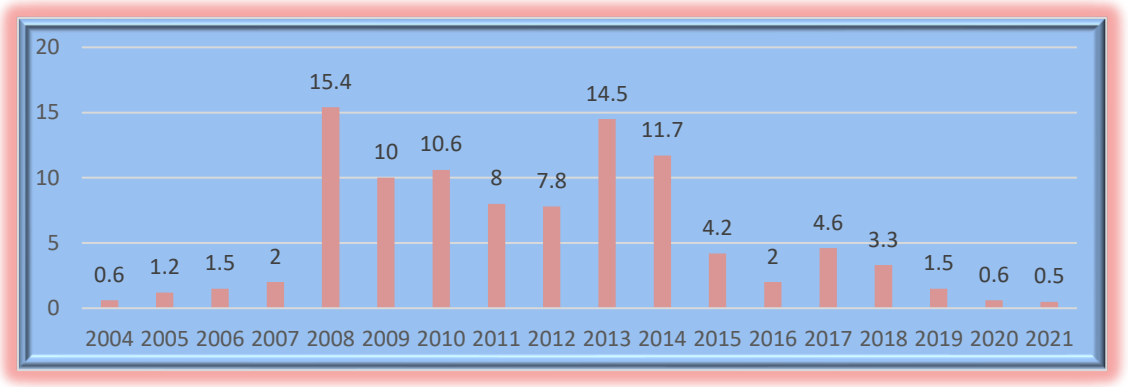

المصدر: جدول (1) .

أنصار السنة) ، (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أبي مصعب الزرقاوي) ، (جماعة العودة) ، (جماعة وهج العراق الممولة والمنقادة من قبل أعضاء سابقين في الأجهزة الأمنية) ، (القوميون الذين كان هدفهم فقط طرد القوات الأمريكية ، وهي غير ممولة من قبل الجماعات الإرهابية أو الحزبية السابقة) ، إن أغلب هذه الجماعات أعلنت مسؤوليتها عن أحداث كثيرة كالتفجيرات وخطف وقتل رجال الشرطة والجيش ، واختطاف رجال الأعمال والمقاولين والصحفيين ، والمدنيين وإطلاق صراحهم مقابل فدية مالية معينة ، فضلاً عن قتل وتهجير من يعارضهم أو ينتمي إلى جهات تعارضهم أو لا تنتمي إلى مبادئهم الفكرية [7] ، إذ بلغ مجموع العمليات الإرهابية في العراق (53260) عملية للمدة (2004 – 2021) ، حيث شهد عام 2008 تسجيل أعلى نسبة من هذه العمليات ، إذ بلغت (15.4%) من المجموع الكلي للعمليات الإرهابية في العراق ، وسجل كلٌ من أعوام (2004 ، 2020 ، 2021) أقل النسب البالغة (0.6% ، 0.6% ، 0.5%) على التوالي ، من مجموع العمليات الإرهابية في العراق ، جدول (1) ، شكل (1) ، إذ أوضحت وزارة الداخلية العراقية إن ما يقارب (75%) من الإرهابيين الذين تم ألقاء القبض عليهم هم تحت تأثير المخدرات أثناء تنفيذ عملياتهم [8] ، و من الأسباب الأمنية الأخرى التي ساعدت على انتشار جرائم المخدرات في العراق ، ارتكاب جرائم المخدرات من قبل بعض أفراد الأجهزة الأمنية ، إذ بلغت نسبة مرتكبي جرائم المخدرات من قبل منتسبي وزارة الداخلية وقوات الآسايش في الإقليم (45.5%) من مجموع جرائم المخدرات المرتكبة من قبل أفراد الأجهزة الأمنية في العراق لعام 2021 ، وتلاها في ذلك منتسبو وزارة الدفاع والبيشمركة بنسبة بلغت (32.8%) ، جاء بعدهم منتسبو الحشد الشعبي مسجلين نسبة من تلك الجرائم بلغت (16.4%) ، أخيراً بلغت نسبة جرائم المخدرات المرتكبة من قبل عناصر القوات الأمنية

الأخرى (5.3%) من المجموع الكلي لهذه الجرائم ، أما توزيع جرائم المخدرات للقوات الأمنية على مستوى المحافظات ، فقد جاءت محافظة بابل أولاً من حيث نسبة تسجيل هذه الجرائم ، إذ بلغت (24.3%) من المجموع الكلي ، وأخيراً جاءت محافظة دهوك بتحققيها نسبة بلغت (0.9%) من مجموع جرائم المخدرات المرتكبة من قبل أفراد القوات الأمنية في العراق لعام 2021 ، جدول (2) ، شكل (2) ، شكل (3) ، خريطة (2) .

خلاصة القول : إن انتشار جرائم المخدرات بين أفراد القوات الأمنية بتعدد صنوفها وعلى مختلف محافظات العراق ، يجعل منها سبباً لانتشار هذه الجرائم ، حيث أن تورط أفرادها يجعل منها عاملاً مهماً وسبباً رئيساً في التساهل في التعامل مع المجرمين تارةً ، والتعاون معهم تارةً أخرى ، مما يؤدي إلى احداث الخلل بالعقيدة العسكرية لديهم ومن ثم التأثير على باقي المفاصل الأمنية في الدولة ، وإن زعزعة الوضع الأمني من قبل العصابات الإرهابية وغيرها من المستفيدين من هكذا وضع ، أدى إلى أن يصبح عاملاً من عوامل الضغط على الدولة ومؤسساتها ، و وضعها أمام تحديات كبيرة نجحت في قسم منها وفشلت في آخر ، مما أدى إلى ظهور بيئة أمنية هشة ساعدت على انتشار الجرائم بشتى أنواعها ومنها جرائم المخدرات ، الأمر الذي أنتج تزايداً في أعداد مرتكبي هذه الجرائم وعلى مستوى جميع المحافظات ، وفي عام 2019 شهد العراق موجة كبيرة من الاحتجاجات الشعبية التي طالت معظم المحافظات التي طالبت بالتغيير السياسي والإصلاح على المستوى الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وبسبب تصادم القوات الأمنية مع المحتجين ، أدى ذلك إلى تفجر الوضع الأمني وخروج بعض

جدول (2) أصناف الأجهزة الأمنية المرتكبون لجرائم المخدرات في العراق لعام 2021

ت	المحافظات	الاصناف								المجموع	%
		داخلية + آسياش		دفاع + بيشمركة		حشد شعبي		قوات اخرى			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	بغداد	178	67	63	23.6	20	7.5	5	1.9	266	18
2	البصرة	43	60.5	14	19.7	6	8.5	8	11.3	71	4.8

3	بابل	107	29.7	174	48.3	61	17	18	5	360	24.3
4	النجف	12	60	6	30	2	10	0	0	20	1.3
5	ميسان	40	38.1	37	35.3	19	18.1	9	8.5	105	7
6	اربيل	17	53.2	13	40.6	0	0	2	6.2	32	2.2
7	القادسية	25	45.4	26	47.3	4	7.3	0	0	55	3.7
8	ذي قار	13	30.2	15	34.2	15	34.2	0	0	43	2.9
9	واسط	20	46.5	13	30.2	10	23.3	0	0	43	2.9
10	كربلاء	20	47.6	15	35.7	6	14.3	1	2.4	42	2.8
11	المثنى	36	63.2	19	33.3	2	3.5	0	0	57	3.8
12	الانبار	44	40	19	17.2	46	41.9	1	0.9	110	7.4
13	ديالى	52	41	43	33.8	17	13.4	15	11.8	127	8.5
14	كركوك	30	42.8	11	15.7	17	24.3	12	17.2	70	4.7
15	دهوك	9	64.3	5	35.7	0	0	0	0	14	0.9
16	السليمانية	7	36.8	8	42.1	0	0	4	21.1	19	1.4
17	نينوى	9	37.5	2	8.3	13	54.2	0	0	24	1.6
18	صلاح الدين	15	55.5	4	14.9	5	18.5	3	11.1	27	1.8
	المجموع	*677*		*487*		*243*		*78*		*1485*	*100*
	%		*45.5*		*32.8*		*16.4*		*5.3*		

المصدر : 1- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

2- جمهورية العراق ، إقليم كوردستان ، جهاز آسايش إقليم كوردستان ، المديرية العامة لمكافحة المخدرات ، بيانات غير منشورة ، 2022 .

شكل (2)التوزيع النسبي لجرائم المخدرات المرتكبة من قبل أفراد القوات الأمنية في العراق لعام 2021

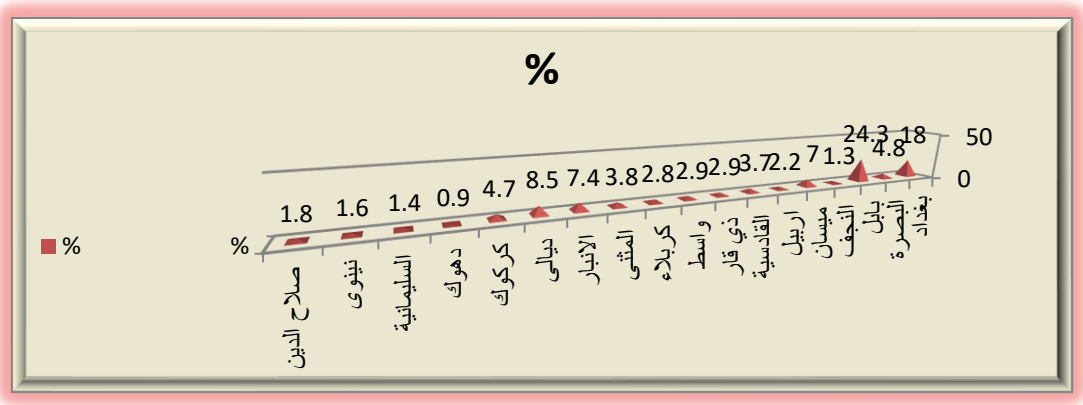

المصدر : جدول (2) .

شكل (3) التوزيع النسبي لجرائم المخدرات المرتكبة من قبل أفراد القوات الأمنية في العراق بحسب الصنف لعام 2021

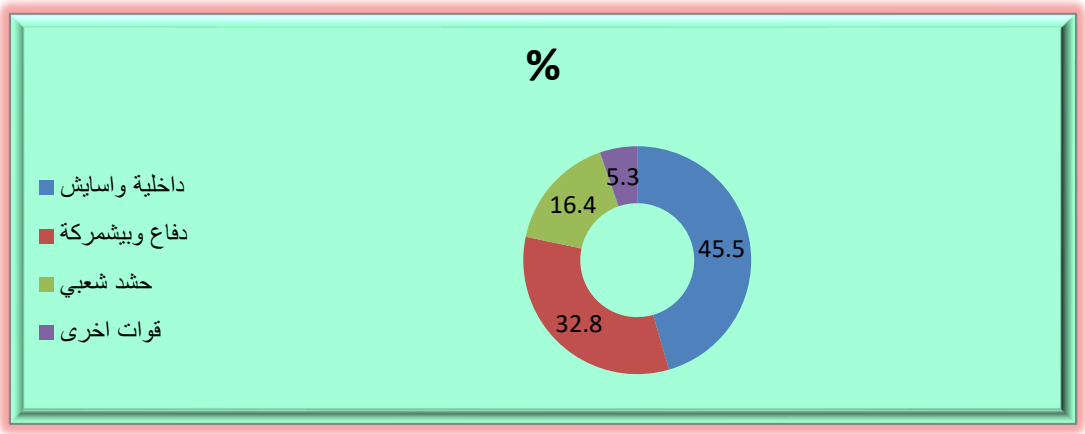

المصدر : جدول (2) .

المناطق عن سيطرة الأجهزة الأمنية ، مما وفر البيئة المناسبة التي استغلها تجار المخدرات لصالحهم ، ومن ثم تجدد التحديات مع أجهزة الدولة المختصة ، هذا الأمر له أبعاد جيوبولتيكية كبيرة على الوضع العام للدولة ومؤسساتها وأجهزتها الأمنية ، فإن استمرار الوضع الأمني الهش وغير المستقر ، يؤدي إلى تنامي جرائم المخدرات بصورة كبيرة خلال الفترة القادمة ، مما يضع الدولة أمام عصابات متمكنة أمنياً ، فتنتج الصعوبات والعقبات عند السير نحو القضاء عليها .

المبحث الثاني – الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

للأسباب الاجتماعية والاقتصادية دوراً كبيراً في نشر جرائم المخدرات في العراق ، لكون هذه الجرائم تعتمد على البيئة الاجتماعية الهشة وتدني المستوى الاقتصادي ، إذ إن تدخل الدول في الشأن العراقي الداخلي وعملها المستمر على إضعاف الدولة ، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية الكثيرة التي يعاني منها المجتمع العراقي ، أنتجت الأرضية المناسبة لانتشار هذا النوع من الجرائم ، وتتمثل هذه الأسباب بالآتي :

اولاً – الأسباب الاجتماعية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

تعاني أغلب المجتمعات خاصةً تلك غير المستقرة من ضغوطات نفسية متعددة ، ناتجة عن التغيير الاجتماعي السريع ، والمتمثلة بالصرع بين القديم والحديث ، والتفكك الأسري والرغبة في الثراء السريع ، وطغيان النزعة الفردية ، فضلاً عن دخول ثقافات مختلفة وانتشارها في المجتمع ، فأدى ذلك إلى انعكاس هذه القضايا والمشكلات على الأجيال الجديدة ، إذ وجدوا أنفسهم أمام موقع يتطلب التكيف مع التغير الاجتماعي الجديد ، مما أدى بهم الى الذهاب إلى إشباع حاجاتهم ورغباتهم على وفق المعطيات الجديدة ، فتنتج لديهم اتجاهات مبنية على

خريطة (2) التوزيع الجغرافي لنسب القوات الأمنية المرتكبة جرائم المخدرات في العراق لعام 2021

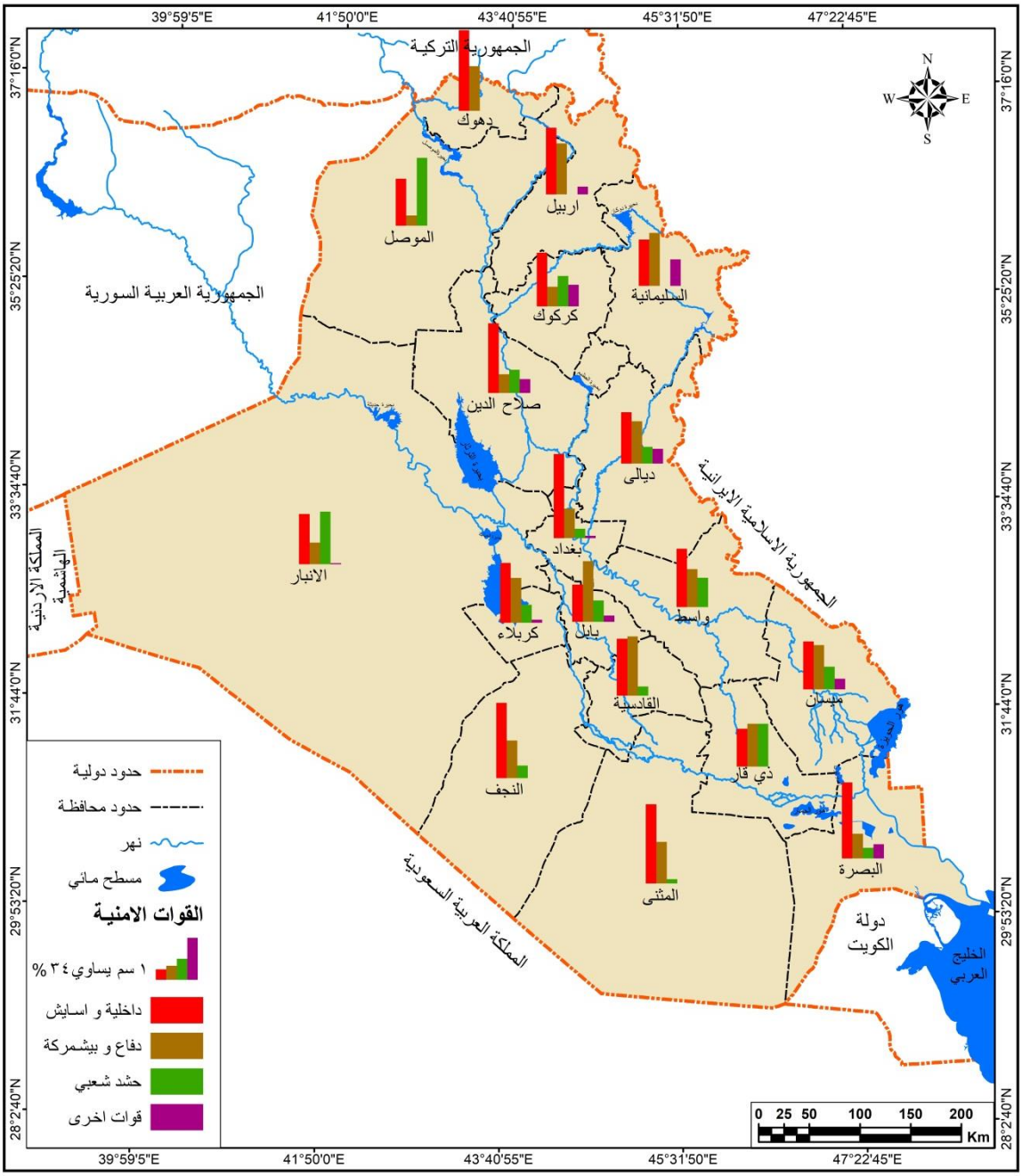

المصدر :

1–جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

2– بيانات جدول (1) .

التشكيك في المؤسسات القائمة والمتعارف عليها ، وبالنتيجة اتباع أغلبهم السلوك المنحرف وارتكاب المحظورات ومنها المخدرات ، أما المجتمعات المستقرة و المتماسكة والمبنية على وفق أساسات صحيحة والمتعاونة مع دولها ، والحاوية على مراجع اجتماعية و قانونية ودينية واضحة وصادقة ، فتمتاز بأنها مجتمعات خالية أو ذات نسب متدنية من الجرائم والمشكلات الاجتماعية ، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمعات البدائية تكثر بها المشكلات والجرائم الناتجة من ضعف الروابط الاجتماعية بين أفرادها ، وكذلك ذات المعدلات العالية من البطالة ، وعدم تعاونها بشكل كبير مع دولها وأجهزتها المختصة ، مما يؤدي بها إلى ظهور حالات التفكك الأسري وانتشار الجرائم وخاصة جرائم المخدرات [9] ، أما بخصوص المجتمع العراقي إنه يعد من المجتمعات المعقدة ، فهو خليط غير متجانس بنسبة كبيرة من الفئات ذات التوجه المدني ، والفئات ذات التوجه الديني ، والفئات ذات التوجه العشائري ، والفئات ذات التوجه القومي ، وخليط من المجموعات البدائية والمجموعات المتقدمة ، و وصف عالم الاجتماع الدكتور علي الوردي المجتمع العراقي بأنه يمتاز (بازدواج الشخصية ، والتناشز الاجتماعي*، وصراع ما بين البداوة والحضارة) [10] ، فضلاً عن المشكلات الاجتماعية العديدة التي يعاني منها المجتمع العراقي ، إلا أن اهم مشاكله هي البطالة ، التي تعد من الأسباب الرئيسة والدافعة بأفراد المجتمع للجوء إلى ارتكاب مختلف الجرائم ومنها جرائم المخدرات ، إذ سجلت أعلى معدلات البطالة في العراق للمدة (2005 – 2021) في عام 2005 ، إذ بلغ معدل البطالة فيها (17.9%) ، كان ذلك بسبب الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 وتسريح أعداد كبيرة من القوات الأمنية والجيش العراقي ، فضلاً عن توقف مفاصل الحياة الاقتصادية ، أما عام 2014 شهد تسجيل أدنى معدل بطالة بلغ (10.6%) ، يعود ذلك إلى الحرب التي خاضها العراق ضد الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش الإرهابي ، الذي فرض سيطرته على مجموعة من المحافظات ، مما أدى إلى انخراط العديد من الأشخاص في صنوف القوات الأمنية ، ونتج عنها خلق فرص جديدة للعمل ، جدول (3)، شكل (4).

تأسيساً على ما سبق يمكن القول : إن التشكيلة الاجتماعية المعقدة للمجتمع العراقي ، فضلاً عن التحديات الأمنية التي واجهتها الدولة بمختلف اجهزتها الأمنية ، وكذلك التعاون الضعيف ما بين المجتمع والدولة ، أدى إلى تزايد أعداد البطالة ومن ثم ارتفاع مستوى الجريمة ، مما نتج عنه زيادة في اعداد جرائم المخدرات بصورة مطردة ، وهذا نتاج طبيعي للمشكلات الاجتماعية المتنوعة التي مر بها العراق .

ثانياً – الأسباب الاقتصادية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

أغلب الدول العربية ومنها العراق تعتمد في اقتصاداتها على محصول معين أو ثروة طبيعية واحدة ، مما أنتج عدم تطور قطاعات الدولة المختلفة ، فضلاً عن عدم توافر التوازن الضروري بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ، إذ كان يجب استثمار كافة الثروات الطبيعية والبشرية لأجل تنمية الناتج القومي للدولة [11] ، ويعد الاستقرار الاقتصادي للدولة واحداً من أهم العوامل الرئيسة التي تساعد على بناء دولة قوية متماسكة سياسياً واجتماعياً ، وذلك من خلال خفض خط الفقر وزيادة الدخل الشهري للأفراد الناتجين من زيادة الدخل القومي للدولة ، وتهيئة المناخ المناسب والبيئة الرصينة للاستثمارات والحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية وحفظ مكانتها في سوق العملة العالمي ، مما ينعكس بصورة إيجابية على الوضع المجتمعي عامةً ، من خلال انخفاض معدلات الجريمة وانخفاض معدلات العنف الأسري ، ومن ثم التقدم الحضاري للمجتمع ،وعلى العكس من ذلك فإن الدول التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وتتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي ، نلحظ بها انتشار المشكلات الاجتماعية المتنوعة كالقتل والاغتصاب والخطف والسرقة والفقر وجرائم المخدرات ، على الرغم من ذلك فإن هناك اختلافاً في تقدير أهمية ودور العوامل الاقتصادية على الظاهرة الإجرامية ، وعليه هناك رأيان : الأول يرى أن الظروف الاقتصادية هي التي تحدد السلوك الإجرامي من طريق الاوضاع الاقتصادية للفرد وللمجتمع بصورة عامة ، أما الثاني فإنه يذهب إلى تقليل دور العوامل الاقتصادية في ذلك ، معللاً بأنها ليست وحدها سبباً في تحديد السلوك الإجرامي ، بل وجود عوامل أخرى أقوى من الاقتصادية أثرت بذلك السلوك [12] ، وعليه إن العوامل الاقتصادية ليست الوحيدة الدافعة لارتكاب الجريمة ، لكنها أحد الأسباب الرئيسة إذا ما تظافرت مع عوامل عدة ، ولكون العراق يمتاز بكثرة المشكلات الاقتصادية الناجمة من عدم وجود رؤية ومذهب اقتصادي موحد تسير عليه الدولة ، واستشراء الفساد الإداري والمالي بصورة كبيرة ، واعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي المتمثل بتصدير النفط الخام ، المعرض إلى عدم الاستقرارية السعرية بفعل السوق العالمية وظروفه المتنوعة .

جدول (3) معدلات البطالة في العراق للمدة (2005 – 2021)

ت	السنة	معدل البطالة %
1	2005	17.9
2	2006	17.5
3	2007	11.7
4	2008	15.3

5	2009	15.2
6	2010	15.2
7	2011	11.1
8	2012	11.9
9	2013	16
10	2014	10.6
11	2015	-
12	2016	10.8
13	2017	13
14	2018	13
15	2019	12.9
16	2020	14.1
17	2021	13.8

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات العمل والبطالة ، المجموعات الإحصائية (التوقعات) للمدة (2005-2021) .

شكل (4) التوزيع النسبي لمعدلات البطالة في العراق للمدة (2005 – 2021)

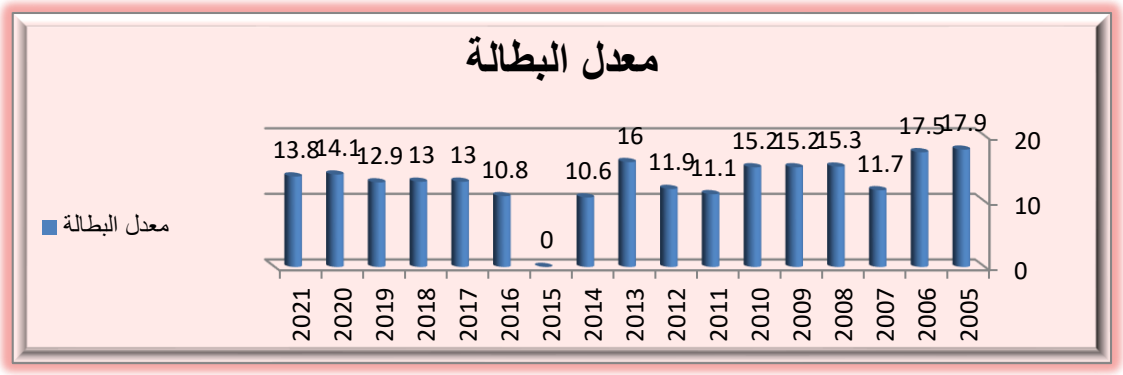

المصدر : جدول (3) .

فضلاً عن كون العراق بيئة غير آمنة بسبب المشكلات الاجتماعية من جهة ، والمشكلات السياسية وانتشار الجريمة الاقتصادية من جهة أخرى ، أدى به إلى كونه بيئة غير جاذبة للاستثمارات المتنوعة ، مما انعكس بصورة سلبية على الوضع الاقتصادي للأفراد داخل العراق من خلال زيادة نسب الفقر ، أدى إلى زيادة معدلات الجريمة ومن ضمنها جرائم المخدرات ، ومن خلال استعراض نسب الفقر في العراق للمدة (2005 – 2021) ، تبين أن أعلى نسبة فقر قد سجلت خلال تلك الفترة كانت في عام 2020 بنسبة بلغت (31.7%) ، بسبب انعكاسات جائحة كورونا على الوضع العام للدولة والعالم ، وأخيراً كانت النسبة الأقل من نصيب عام 2005 التي بلغت (9.5%) ، بسبب توافر فرص العمل وتعديل سلم الرواتب لموظفي الدولة في ذلك العام ، جدول (4) ، شكل (5) .

خلاصة القول : إن التذبذبات الكبيرة الحاصلة في تسجيل نسب الفقر لسكان العراق ، تدل بصورة كبيرة على إن الأوضاع الاقتصادية غير مستقرة وغير مبنية على منهج اقتصادي صحيح ، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية للفرد العراقي ، الحال الذي دفع بعضاً من المواطنين إلى البحث عن مصادر الدخل الأخرى لأجل تأمين لقمة العيش المناسبة لهم ، ومن هذه المصادر اللجوء إلى ارتكاب الجرائم المختلفة ومن ضمنها جرائم المخدرات ، ولهذا الأمر أبعاد جيوبوليتيكة على الدولة ، ومن خلال استمرار تذبذب نسب الفقر وازدياد معدلات جرائم المخدرات ، جعلها أمام تحديات اقتصادية لها مردودات على المستويين الاجتماعي والأمني ، إذ تعمل هذه التحديات على إرهاق مؤسسات الدولة من حيث الجوانب المادية والمعنوية ، التي تحتاجها لرسم الخطط الاقتصادية الهادفة لحل تلك المشكلات ، مما جعلها في موقف ضعيف أمامها .

جدول (4) نسب الفقر في العراق للفترة (2005 – 2021)

ت	السنة	%
1	2005	9.5
2	2006	12.2
3	2007	30
4	2008	13
5	2009	14.6
6	2010	23
7	2011	23
8	2012	24.2
9	2013	15
10	2014	22
11	2015	26.4
12	2016	30
13	2017	24.3
14	2018	20
15	2019	20
16	2020	31.7
17	2021	27

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية السنوية ، التوقعات (2005 – 2021) .

شكل (5)توزيع نسب الفقر في العراق للمدة (2005 – 2021)

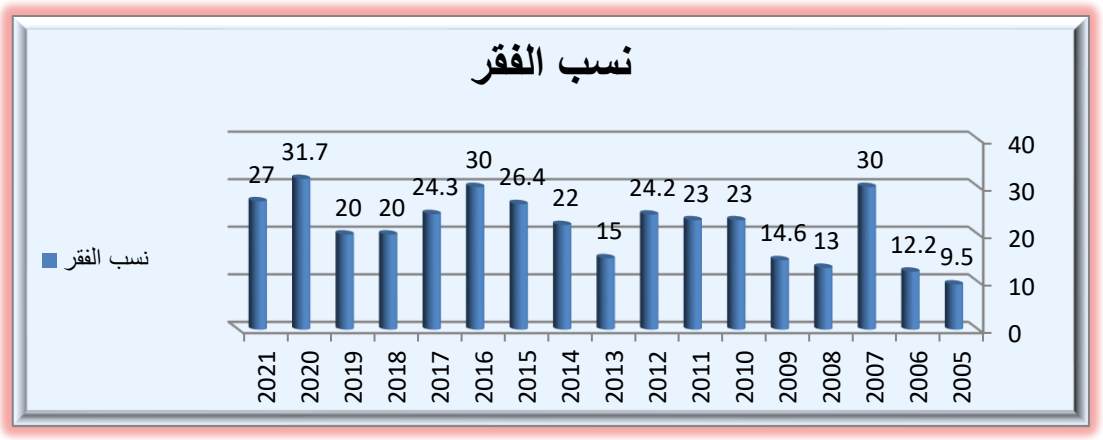

المصدر : جدول (4) .

المبحث الثالث – الأسباب الدينية والنفسية ووسائل الإعلام :

إن الموقف الديني المنطلق من لدن المؤسسة الدينية على اختلاف مرجعيتها وايدولوجيتها دور في مواجهة جرائم المخدرات ، أما إذا كان هذا الموقف ضعيف أو غير موحد فيؤدي الى تفاقم هذه الظاهرة بدلاً من القضاء عليها ، كذلك تعمل الضغوطات النفسية التي يعيشها الأفراد إلى الدفع بهم لارتكاب تلك الجرائم ، فضلاً عن الدور السلبي لوسائل الإعلام ومصادر التكنولوجيا في نشر جرائم المخدرات في العراق ، وكما الآتي :

اولاً – الأسباب الدينية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

يتمثل الدين بالتعليمات والضوابط والقوانين التي وردت في الكتب ذات الأصل غير البشري ، والهدف منه هو تعديل السلوك الفردي أو الجماعي بما يتناسب وما ورد في تعاليمه ، ومنذ ظهور الإنسان على الأرض تواجدت معه الدعوات الدينية المتنوعة التي تلاحقت وتطورت مع تطور الحياة بشتى تفاصيلها ، وبناءً على ذلك فقد ظهرت عدة ديانات مختلفة ومتنوعة الفكر والمنهجية ، فمنها ما يدعو إلى عبادة الاله الواحد ، ومنها ما يدعو إلى عبادة عدة آلهة ، وان الخطوط الرئيسة لهذه الديانات ، هو تعديل وبناء السلوك الفردي والجماعي للبشرية من خلال ما يطلق عليه المحرمات والمحللات ، كذلك العقوبات ما بعد الموت ، من هنا ظهرت ديانات عديدة هي (الديانة الإسلامية ، الديانة المسيحية ، الديانة اليهودية ، الديانة البوذية ، الديانة الزرادشتية ، الديانة الصابئة ، الديانة الإيزيدية ، الديانة الكاكائية ، الديانة البهائية ، الديانة الهندوسية وغيرها) [13] ، ويعد العراق من الدول التي ظهرت بها العديد من الديانات ، منها ما غلب عليه

التاريخ وتلاشى ، ومنها ما هو باقٍ ، هذا الشيء أعطى للمجتمع العراقي ميزة فريدة تميزه عن باقي المجتمعات ذات الجوار الجغرافي ، و المجتمعات المنتشرة حول العالم ، تتمثل هذه الميزة بأن هذا المجتمع متعدد الأديان والطوائف والتوجهات ، التي أدت إلى تنوع وتعدد المصادر الدينية التي يستسقي منها تعاليمه ، في العراق هناك أديان نستطيع أن نطلق عليها أديان رئيسة وأديان ثانوية ، هذا نابع من الأغلبية في اتباع تلك الاديان من قبل أفراد المجتمع ، تتمثل الأديان الرئيسة بالدين الإسلامي ، إذ يشكل المسلمون نسبة تقدر (95%) من مجموع سكان العراق ، أما (5%) المتبقية فهي تتوزع ما بين الديانات الأخرى (المسيحية ، الإيزيدية ، الصابئة ، الكاكائية ، البهائية) ، ولم يتوقف إلى هذا الحد ، بل إن هذه الديانات تتفرع إلى عدة طوائف ، كالطوائف المسلمة المتمثلة بالشيعة والسنة ، والطوائف المسيحية المتمثلة بالكاثوليك والارثوذكسية ، أما الكتب السماوية التي تمثل المصادر الرئيسة لهذه الديانات فتتمثل ، بـ (القرآن بالنسبة للديانة الإسلامية ، الإنجيل بالنسبة للديانة المسيحية ، كتاب كنزا ربا بالنسبة للديانة الصابئة ، كتاب الجلوة بالنسبة للديانة الإيزيدية ، الكتاب الاقدس للديانة البهائية) [14] . إن تنوع الديانات في العراق ومصادر تشريعها ، لم تعمل على منع ارتكاب جرائم المخدرات بصورة مباشرة ، لكون أن أغلب تلك الديانات ماعدا الدين الإسلامي ، لم تحرم بصورة مطلقة ومباشرة تلك الأفعال ، أما عن الدين الإسلامي الذي يمثل النسبة الكبيرة في المجتمع العراقي وبتعدد طوائفه ، فإنه عمل على تحريم تلك الأفعال ولكن ليس بمسمياتها المطلقة ، إذ تعد المخدرات من المسكرات التي تؤثر على العقل وإن تناولها والتعامل بها محرم ، كما ورد في الحديث النبوي (كل مسكر حرام) [15] . فيما كانت مواقف الديانات الأخرى متفاوتة بين المنع والتجنب والزهد والاعتدال ، وأخرى اعتقدت في تناولها السعادة والمرح [16] .

تأسيساً على ما سبق ، إن عدم توفر التنشئة الدينية الصحيحة منذ الصغر ، أو عدم التزام الوالدين بالتعاليم الدينية الصحيحة داخل البيئة الأسرية ، وزيادةً على ذلك ظهور الجماعات الدينية المتشددة التي رسمت صورة سوداوية لدى الأجيال الحالية من خلال تطبيق الجانب المظلم للدين كالقتل والسبي ، و تطبيق ما ترمي لهم أنفسهم من غايات وتسميتها بأنها تعاليم دينية ، هذه العوامل عملت على ابتعاد الكثير من فئات المجتمع عن الدين ، ولاسيما فئة الشباب والاتجاه إلى الإلحاد أو الاتجاهات اللادينية ، مما ساعد على ضعف الواعز الديني داخل المجتمع ، مما تسبب بانتشار مختلف الجرائم ومنها جرائم المخدرات ، الأمر الذي يعد بعداً جيوبولتيكياً خطيراً على مستقبل الدولة ، لكون تعدد الديانات من جهة داخل المجتمع

، وضعفها في مواجهة المشكلات وخاصة جرائم المخدرات من جهة أخرى ، سيدخل الدولة في عدة صراعات غير متوقعة .

ثانياً – الأسباب النفسية لارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

يُعد الاستقرار النفسي لدى الفرد العامل الكبير الذي يدفع به إلى بناء حياته على أفضل الأسس وأقواها ، من خلال تحقيق الأهداف التي يضعها ويرسمها ، بالاعتماد على تخطيط بعيد المدى يأخذه بعيداً عن الضغوطات المتعددة ويكسبه الحياة السليمة ، ومن ثم انعكاسه على صحته البدنية والعقلية ، أما إذا كان الفرد يعيش بمجتمع مملوء بالمشكلات الكثيرة ، كالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فيتولد لديه ضغوطات تنعكس بصورة سلبية على حياته الشخصية ، وهذا ما يدفع به حسب نظره إلى البحث عن الوسائل التي تبعده عن جميع مشكلات الحياة ، وخاصةً على المستوى النفسي ، إذ يعتقد بعض الأفراد وخاصةً ممن هم في مرحلة المراهقة ، أن وصولهم لمرحلة الرجولة يتحتم عليهم أن يظهروا أمام الآخرين مكتملي الرجولة ، وهذا الشعور يرتبط بالتقليد والمجاملة ، فالتقليد يصدر عن اقتناع ، أما المجاملة فهي على العكس تماما ، وهذه الأساليب هي التي تدفعهم إلى ارتكاب السلوك الخاطئ ومنها دخول مجال المخدرات [17] ، وفي العراق وبسبب تراكم المشكلات الحياتية التي تؤثر على الفرد بصورة أو بأخرى ، أفقدته الثقة بالنفس وأفقدته أمنه الشخصي والمجتمعي ، فلجأ العديد من الأفراد داخل المجتمع العراقي إلى الوسائل غير الصحيحة لأجل التخلص من ضغوطات الحياة ومشاكلها ، ومن هذه الوسائل الدخول في دوامة المخدرات وجرائمها ، ومن أبرز الأسباب النفسية التي بعثت بهم إلى اللجوء إلى المخدرات وارتكاب جرائمها ، هي [18] :

1. التعرض إلى صدمة نفسية قوية .
2. التعرض إلى الإيذاء الجسدي أو الجنسي من قبل الأهل والأزواج .
3. تبعات التعرض إلى مرض عقلي كالاكتئاب .
4. الانطوائية وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين .
5. النشأة في بيئة منزلية تتعاطى المخدرات .
6. الرغبة في المرح ونسيان الهموم .
7. إثبات الرجولة وخاصة لدى المراهقين .

8. زيادة حالة القلق والتوتر بسبب الثقة المهزوزة بالنفس .
9. الميول الشخصية والرغبات الداخلية في خوض تجربة التعاطي والإدمان .

نافلة القول : إن عدم توفر الاستقرار النفسي لدى أغلب أفراد المجتمع العراقي ، الناتج بفعل عوامل عدة ومنها انتشار المخدرات وجرائمها ، عمل على إدخال هذا المجتمع بهزات نفسية مستمرة وفقدان الثقة بالنفس وبالآخرين ، مما ينتج منه مجتمعاً أفراده يتبعون طرقاً وآليات مختلفة بتعاملاتهم مع مختلف مفاصل الحياة ، هذا الأمر ينعكس على وضع الدولة العراقية كلها ، ويؤدي بها إلى فرض سيادتها وقوانينها وضوابطها على مجتمع مهزوز نفسياً ، فضلاً عن ان الاهتزاز النفسي يولد مجتمعاً وأفراداً لا يؤمنون بالدولة ومبادئها ، ويكونون عرضة للحروب النفسية التي تستخدمها الدول الأخرى ، مما يتسبب في تعظيم التحديات الجيوبولتيكية على الدولة العراقية .

ثالثاً – دور وسائل الاعلام في ارتكاب جرائم المخدرات في العراق :

لم تعد وسائل الإعلام مصدراً للمعلومات فحسب ، بل باتت مصدراً أساسياً من مصادر القيم والاتجاهات والميول والعواطف وكل ما من شأنه التأثير في وعي الفرد وأنماط سلوكه ، ولهذا يعد الإعلام واحداً من الأسباب التي يمكن أن تسهم في تشكيل ثقافة تعاطي المخدرات وانتشار جرائمها في المجتمع ، من خلال تأثيرها السلبي في وعي الأفراد وخاصةً الشباب ، الذين يتطلعون إلى بناء نماذج يقتدون بها ، فمن خلال هذه الوسائل وما تقدمه من أعمال درامية وبرامج تلفزيونية وإذاعية تلقي الضوء على تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بأنواعها المختلفة ، والتركيز على الجوانب التي من خلالها يحصل المتعاطي على كمية الاسترخاء والسعادة ، فضلاً عن إضعاف الجانب المؤسساتي للدولة ، يؤدي ذلك إلى ان يكون عاملاً رئيساً للتقليد والمحاكاة والتجريب لما يتم مشاهدته عبر هذه الوسائل ، ما ينتج عنه تنمية السلوك المنحرف وانتشار جرائم المخدرات [19] . إذ بلغ عدد الوسائل الإعلامية العراقية (139) وسيلة ما بين حكومية وغير حكومية ، وكل وسيلة تبث البرامج التي تمثل أيدولوجيتها التي تأسست عليها ، إذ بلغت نسبة الوسائل الإعلامية الحكومية (57.5%) من مجموع الوسائل الاعلامية العراقية ، أما الوسائل غير الحكومية قد شكلت نسبة مقدارها (42.5%) ، جدول (5) .

جدول (5)عدد الوسائل الإعلامية العراقية وعائديتها لعام 2021

ت	عدد الوسائل الإعلامية	العائدية	%
1	80	حكومي	57.5
2	59	غير حكومي	42.5
المجموع	139		100

المصدر :

1- جمهورية العراق ، هيئة الإعلام والاتصالات ، شبكة الإعلام العراقي ، مجلس الامناء ، بيانات غير منشورة ، 2022 .

2- اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الاسلامية ، اتحاد الإذاعات والتلفزيونات العراقية ، بيانات غير منشورة ، 2022 .

تعد العلاقة بين المجتمع و وسائل الإعلام والجمهور علاقة ترابطية ، إذ يقصد بالمجتمع التركيبة السكانية للدولة بصورة عامة ، أما الجمهور هم المتلقون والمتابعون بصورة مباشرة لتلك الوسائل ، ومن خلال هذه العلاقة تتبين مدى تأثير هذه الوسائل على السلوكيات بصورة عامة [20] ، هذا ما يختصره شكل (6) .

شكل (6)

إنموذج العلاقات المتبادلة بين المجتمع و وسائل الإعلام والجمهور

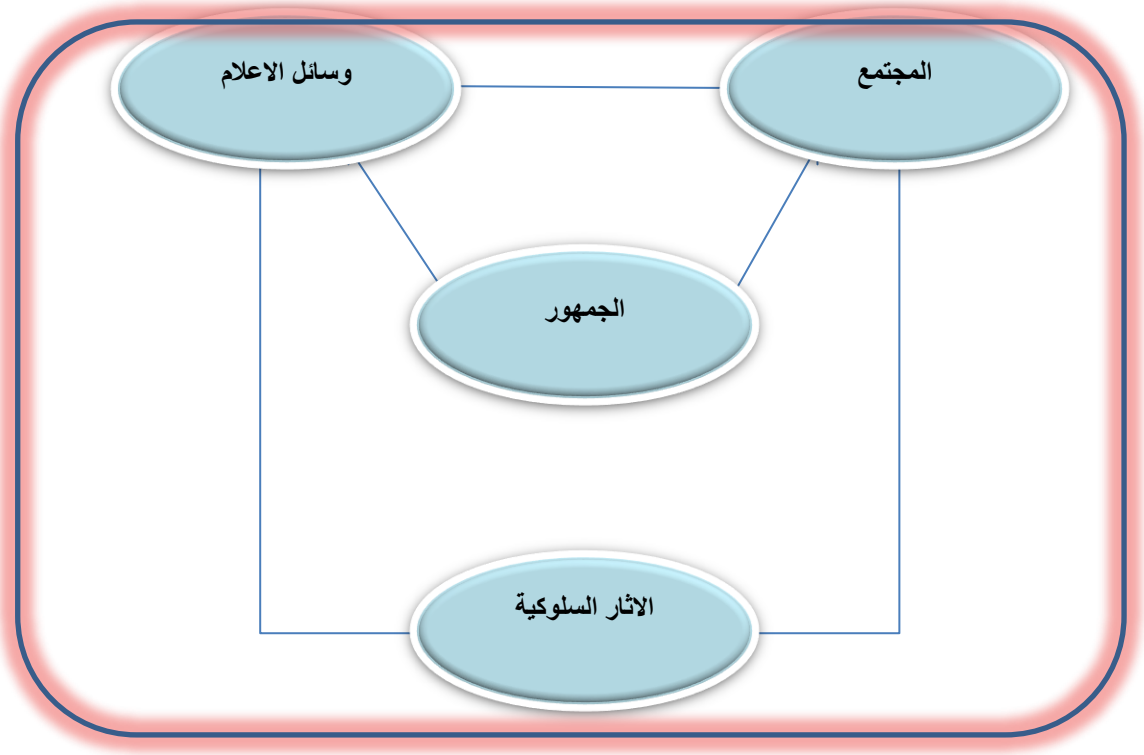

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : حميد غزال مهدي المساري ، دور الفضائيات العراقية في تدعيم اتجاهات الجمهور نحو الأزمات الأمنية من وجهة نظر قادة الرأي في بغداد (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام – جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2015 ، ص 13 .

بخصوص تكنلوجيا الاتصال الحديثة والإنترنت ، فإنها تعد واحدة من مصادر المعلومات الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع وحتى الدولة حالياً ، إذ عملت هذه التكنلوجيا وبسبب سهولة استخدامها وتطبيقاتها المتعددة وانتشارها على نشر ثقافة المخدرات وارتكاب جرائمها ، بسبب الأفكار التي تطرح وتناقش من دون رقابة من الدولة ، فضلاً عن استخدام الأسماء المستعارة في مواقع التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات بين مرتكبي جرائم المخدرات في أي مكان وزمان ، الأمر الذي سهل الكثير واختصر المسافات بهذا الخصوص [21] . ويمكن أن يجري تسويق وبيع المخدرات الخاضعة للمراقبة عبر الإنترنت على مستويات مختلفة ، المستوى الأول عبر شبكة الإنترنت المفتوحة باستخدام أدوات اتصالات مشفرة عبر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي وعلى شبكات (الداركنت) * ، أما المستوى الثاني هو تسويق وبيع المخدرات

وخاصةً الاصطناعية عبر الشبكة الظاهرة المتاحة للكل في منصات مجهولة المصدر ، إذ يقوم العديد من بائعي المخدرات بتشغيل مواقع الكترونية مستقلة يدرجون فيها المواد المعروضة للبيع ، ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للمساعدة في بناء وتعزيز قاعدة عملائهم ، وتوجيه المشترين إلى موقعهم الخاص أو إلى موقع شركة تابعة لهم لإتمام العملية ، فضلاً عن عمليات التحويل الرقمي للأموال ، واستخدامهم العملات المشفرة مثل (البيتكوين)** [22] . فضلاً عن الوسائل الحديثة التي يتم استخدامها من قبل تجار المخدرات كالطائرات المسيرة والشراعية ، حيث أعلنت وزارة الداخلية في 3 / حزيران / 2022 عن إسقاط طائرة شراعية في محافظة البصرة قادمة من جهة الحدود العراقية – الكويتية محملة بالحبوب المخدرة بما يقارب المليون حبة [23] .

نافلة القول : إن أهمية الإعلام لقوة الدولة واستقرار كيانها ومؤسساتها التي تسمى في بعض الأحيان السلطة الرابعة ، فضلاً عن أهمية الوسائل التكنلوجية والإنترنت بسبب انتشارها الكبير وآثارها السلبية والايجابية ، وإن دور كلٍ منها في نشر ثقافة جرائم المخدرات بين أفراد المجتمع ، له تأثير كبير على سياسة الدولة وخططها الموضوعة في هذا المجال ، مما يشكل بعداً جيوبولتيكياً خطيراً يعمل على نقل الثقافات المختلفة من الدول والمجتمعات الأخرى ، وفرضها بصورة مباشرة وغير مباشرة على المجتمع المتلقي في العراق ، مما يشكل تحدياً خطيراً على مؤسسات الدولة المختصة في مكافحة المخدرات ، وبالوقت نفسه تصنع مجتمعاً يسهل اختراقه وتسييره والتأثير فيه بوساطة شن الحروب النفسية ، هذا يحتم على الدولة وضع الآليات المتطورة وتكثيف التعامل مع الأجهزة الأخرى وبالأخص الإعلامية ، لمواجهة وحل هذه المشكلة .

النتائج :

1- من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار جرائم المخدرات في العراق الأسباب السياسية ، فبعد التغير السياسي الذي حصل في عام 2003 نتيجةً للاجتياح الأمريكي ، الذي أدى إلى إحداث تغيرات شاملة من أهمها التغيير المتمثل بإسقاط النظام السابق ، والمساعدة في تأسيس نظام سياسي جديد قائم على التقسيم الطائفي والقومي والمناطقي ، فأنتج بذلك دولة ضعيفة نسبياً وبمعزل عن الدول الأخرى ، مما جعل من الحدود السياسية بين العراق والدول المجاورة مفتوحة أمام الجريمة المنظمة ومن بينها جرائم المخدرات.

2- من الأسباب الأخرى التي أدت إلى انتشار جرائم المخدرات في العراق الأسباب الأمنية ، لاسيما بعد حل الجيش العراق وبعض الأجهزة الأمنية عام 2003 ، نتج من ذلك تحديات أمنية كبيرة أمام الدولة ، ومن هذه التحديات انتشار التنظيمات الإرهابية ، إذ بلغ عدد العمليات الإرهابية في العراق بواقع (51829) عملية خلال المدة (2004 – 2018) ، هذا الأمر انعكس على أداء الأجهزة الأمنية وكفاءتها في مكافحة مختلف الجرائم ومنها جرائم المخدرات ، فضلاً عن ارتكاب جرائم المخدرات من قبل بعض أفراد الأجهزة الأمنية

3- من الأسباب الاجتماعية الأخرى التي ساعدت على انتشار جرائم المخدرات في العراق ، ارتفاع معدلات البطالة خلال المدة (2005 – 2020) ، إذ سجلت أعلى معدلات البطالة في عام 2005 ، إذ بلغ (17.9%) ، كان ذلك بسبب الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 وتسريح أعداد كبيرة من القوات الأمنية والجيش العراقي ، فضلاً عن توقف مفاصل الحياة الاقتصادية ، أما أدنى معدل كان في عام 2014 البالغ (10.6%) ، ويعود ذلك إلى الحرب التي خاضها العراق ضد الارهاب والمتمثل بتنظيم داعش الارهابي ، مما أدى الى تطوع عدد كبير من المواطنين في صنوف الأجهزة الأمنية .

4- من الأسباب المهمة التي ساعدت على انتشار جرائم المخدرات في العراق الأسباب الاقتصادية ، إذ يمتاز العراق بكثرة المشكلات الاقتصادية الناجمة من عدم وجود رؤيا اقتصادية واضحة ومذهب اقتصادي موحد تسير عليه الدولة ، واعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي المتمثل بتصدير النفط الخام ، أدى به إلى عده بيئة غير جاذبة للاستثمارات المتنوعة ، مما انعكس بصورة سلبية على الوضع الاقتصادي للأفراد داخل العراق من خلال زيادة نسب الفقر ، مما أدى إلى زيادة معدلات الجريمة ومن ضمنها جرائم المخدرات ، إذ سجلت نسب الفقر في العراق للمدة (2005 – 2021) إذ بلغت أعلى نسبة فقر في عام 2020 (31.7%) ، بسبب انعكاسات جائحة كورونا على الوضع العام للدولة ، أما النسبة الأقل كانت من نصيب عام 2005 البالغة (9.5%) ، بسبب توفر فرص العمل وتعديل سلم الرواتب لموظفي الدولة في ذلك العام .

5- تعد الأسباب الدينية واحدة من الأسباب التي ساهمت في انتشار جرائم المخدرات في العراق ، إذ يعد العراق من الدول الحاوية على العديد من الديانات ، مما أدى إلى تنوع وتعدد المصادر الدينية

، إذ إن هناك أديان نستطيع أن نطلق عليها أديان رئيسة وأديان ثانوية ، تتمثل الأديان الرئيسة بالدين الإسلامي ، إذ شكل نسبة تقدر (95%) من مجموع سكان العراق ، أما (5%) المتبقية تتوزع ما بين الديانات الأخرى (المسيحية ، الإيزيدية ، الصابئة ، الكاكائية ، البهائية) ، ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد ، بل إن هذه الديانات تتفرع إلى عدة طوائف ، كالطوائف المسلمة والمتمثلة بالشيعة والسنة ، والطوائف المسيحية المتمثلة بالكاثوليك والارثوذكسية ، و لم تعمل تلك الأديان وتفرعاتها على منع ارتكاب جرائم المخدرات بصورة مباشرة .

6- تعد الأسباب النفسية واحدة من الأسباب الرئيسة التي عملت على تنامي جرائم المخدرات في العراق ، ومن أبرزها ، (التعرض إلى صدمة نفسية قوية ، التعرض إلى الإيذاء الجسدي أو الجنسي من قبل الأهل والأزواج ، تبعات التعرض إلى مرض عقلي كالاكتئاب ، الانطوائية وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين ، النشأة في بيئة منزلية تتعاطى المخدرات ، الرغبة في المرح ونسيان الهموم ، اثبات الرجولة وخاصة لدى المراهقين ، زيادة حالة القلق والتوتر بسبب الثقة المهزوزة بالنفس ، الميول الشخصية والرغبات الداخلية في خوض تجربة التعاطي والادمان) .

7- لم تعد وسائل الإعلام مصدراً للمعلومات فحسب ، بل باتت مصدر اساسي من مصادر القيم والاتجاهات والميول والعواطف وكل ما من شأنه التأثير في وعي الفرد وأنماط سلوكه ، ولهذا يعد الإعلام واحداً من الأسباب التي يمكن أن تسهم في تشكيل ثقافة تعاطي المخدرات وانتشار جرائمها في المجتمع بوساطة العلاقة الترابطية بين هذه الوسائل والمجتمع والجمهور ، و عملت التكنلوجيا وبسبب سهولة استخدامها وتطبيقاتها المتعددة وانتشارها على نشر ثقافة المخدرات وارتكاب جرائمها ، من خلال تسويق وبيع المخدرات عبر الأنترنت على مستويات مختلفة .

المقترحات :

1- إصلاح النظام السياسي العراقي وبناءه على وفق معايير الحكم الرشيد ، القائم على إصلاح عمل مؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية بصورة عامة ، ليتسنى له التعامل مع الصراعات والأزمات الداخلية والخارجية بشكل أكثر دقة وشفافية ، والقضاء على أبعادها ومسبباتها وعواملها .

2- الركون إلى مذهب اقتصادي عراقي واضح المعالم ، مما يعطي للدولة حرية اقتصادية كبيرة من خلالها تعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو ، الأمر الذي سيساهم في دعم الحلول الموضوعة لمواجهات المشكلات الاقتصادية ، وتقدم الدولة اقتصادياً ورفع مستواها المالي ، مما ينعكس بصورة إيجابية على المستوى المعيشي للإنسان العراقي .

3- إعطاء أهمية كبيرة للأجهزة الأمنية العراقية ، كونها المختصة بصورة رسمية للتصدي للمسببات ومعالجة الحالات التي تهدد الإنسان العراقي أبرزها جرائم المخدرات ، من خلال تشكيل أجهزة مختصة ذات تخصصات دقيقة على درجة عالية من الكفاءة ، تعتمد على الآليات المتطورة والتكنلوجيا الحديثة والتحصيل العلمي العالي ، وإعطائها دعم مالي كبير ، وتهيئتها لمواجهة التحديات والمشاريع الجيوبولتيكية المستهدفة للدولة العراقية .

4- وضع الاستراتيجيات الكفيلة بالمحافظة على النسيج الاجتماعي العراقي وحمايته من الظواهر ومسبباتها لاسيما جرائم المخدرات التي تعمل على تفكيكه ، من خلال ضرب نواته الأسرية وهدم العقد الاجتماعي ، بوساطة الاعتماد على المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والدينية ، في رسم الخطط والبرامج التربوية الرصينة الداعية إلى تكثيف اللبنة المجتمعية وتقوية الأواصر بين مكوناتها ، لغرض تحقيق الأمن المجتمعي للإنسان العراقي والمحافظة عليه .

5- تركيز الاهتمام بالمؤسسة الدينية والعمل على إدخال الاصلاحات الحديثة فيها ، وجعلها قابلة للتطور على المستويات الدراسية والإفتائية والمؤسساتية ، واستثمارها بالشكل الصحيح في اتجاه إصلاح المجتمع من خلال تبنيها مبدأ تعايش الأديان وتثبيت ثقافة التعددية الدينية ونبض التعصب والتطرف ، لأجل حماية المجتمع من الظواهر والمشكلات الاجتماعية لا سيما جرائم المخدرات .

6- تشديد الرقابة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، وجعلها متبنية لرؤية الدولة في محاربة الظواهر الدخيلة على المجتمع التي تتسبب في العديد من المشكلات ومنها مشكلة جرائم المخدرات ، فضلاً عن تشديد الرقابة على منصات الأنترنت و وسائل تكنلوجيا المعلومات والاتصالات .

الهوامش :

[1]() اشرف عبدالفتاح ابو المجد ، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ الدستورية العامة دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة ، ط1 ، المركز القومي للمطبوعات القانونية ، 2015 ، ص 14 .

[2]() خالد مزايبة ، الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان) ، مذكرة مقدمة للحصول على الماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2012 – 2013 ، ص 9 .

[3]() سعد الكندي ، انتشار ظاهرة المخدرات في العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، 2018 ، ص1 – 2 .

[4]() جمهورية العراق ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد4446 ، السنة الثامنة والخمسون ، 2017 ، ص1 – 9 .

[5]() حسين كريم عاتي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية اضواء ومعالجات ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ، العراق – هيئة النزاهة ، ص 80.

[6]() سلمان بن محمد الجشي ، مقال بعنوان الاستقرار الامني والنمو الاقتصادي ، صحيفة الاقتصادية السعودية ، نشر بتاريخ 10 / ديسمبر / 2012 .

[7]() منظمة هويمن رايتس ووتش ، الضحايا المدنيون لحركات التمرد في العراق ، 2005 ، ص 7 – 8 .

[8]() جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، 2021 .

[9]() صالح بن رميح الرميح ، تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي ، مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 2004 ، ص 2 – 3 .

[10]() علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، دار الوراق للنشر ، لندن ، 2007 ، ص20 .

* التناشز الاجتماعي : مصطلح التناشز هو الترجمة العربية لمصطلح dissonance والتي تأتي بصيغة التنافر أو التباين . للمزيد ينظر : شفيق ابراهيم صالح الجبوري ، المصطلح الاجتماعي والبرنامج القوي في ضور المرحلة الحضارية ، ط1 ، منصة المنهل للنشر ، 2020 .

[11]() شيماء عادل فاضل ، التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ومدى فاعلية السياسات الحكومية اتجاهها العراق دراسة حالة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر السادس ، بغداد ، 2015 ، ص 193 .

[12]() قورين تواتي ، اثر العوامل الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبدالحميد ابن بايس مستغانم ، الجزائر ، 2016 – 2017 ، ص 19 .

([13])Coogan,MichaelDavid.EastrenReligions:Origins,Beliefs,Holidays,SacredTexts,Sacred Places.oxford University(2005).p12.

[14]() علي محمد محمد الصلابي ، الإيمان بالقرآن الكريم والكتب السماوية ، سلسلة اركان الايمان (5) ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان – الاردن ، بدون سنة ، ص 178 .

[15]() الحافظ نور الدين علي بن ابي بكر بن سلمان الهيثمي المصري ، مجمع الزوائد وممنع الفوائد ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، ج1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1971 ، ص60 .

[16]() حسن طوكان عبدالله و صادق عبدالحسين خضر ، المخدرات في الحضارات القديمة وموقف الديانات منها (الوثنية ، اليهودية ، المسيحية) إنموذجاً ، مجلة الدراسات المستدامة ، العدد الرابع ، المجلد الثالث ، ملحق(2) ، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة ، بغداد ، 2021 ، ص 703 .

[17]() مها رحيم سالم ، الجريمة والإدمان على المخدرات ، مجلة العلوم النفسية ، العدد عشرون ، مركز البحوث النفسية ، بغداد ، 2012 ، ص 142.

[18]() جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، معهد التدريب والتطوير ، 2022 .

[19]() احمد عبدالعزيز الاصفر ، اسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي ، ط1 ، مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 2012 ، ص 165 .

[20]() حميد غزال مهدي المساري ، دور الفضائيات العراقية في تدعيم اتجاهات الجمهور نحو الازمات الأمنية من وجهة نظر قادة الرأي في بغداد (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإعلام – جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2015 ، ص 13 .

[21]() العميد باسم رزاق ابو كحيلة ، مدير قسم شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في المثنى ، محاضرة القيت في كلية التربية للعلوم الانسانية بتاريخ 2022/3/17 .

* الداركنت : وتسمى الشبكة المظلمة وهي شبكة داخل الانترنت يمكن الوصول اليها فقط من خلال برامج محددة أو عن طريق اعطاء إذن الدخول للمستخدم .
للمزيد ينظر : AB Gaillard,Laurent.The Darknet: Geopolitics and Uses.Hoboken ,NJ.Farance.2018.p158

** البيتكوين : هو عملة رقمية (افتراضية) انشأت بواسطة شخص أو اشخاص مجهولو الهوية تحت مسمى (ساتوشي ناكاموتو) عام 2008 ، واطلق الرمز للعامة في عام 2009 ، وتعمل بنظام واحد مقابل واحد ، وبلغ ذروته في عام 2021 عندما اصبح يساوي 69 الف دولار .

([22]) United Nations Office on Drugs and Crime,Secretariat to the Governing Bodies.2021.p13.

[23]() جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، تقرير تم نشره بتاريخ 3 / 6 / 2022 .